ما يتبع هو ترجمة باللغة العربية للملخص التنفيذي من ورقة عمل أصدرها معهد السلام الأميركي بعنوان "سعياً للديمقراطية والأمن في الشرق الأوسط الكبير"، وكتبها دانيال برمبرغ. وتجد التقرير بكامله بالإنكليزية على
http://www.usip.org/resources/in-pursuit-democracy-and-security-in-the-greater-middle-east

"سعياً للديمقراطية والأمن في الشرق الأوسط الكبير" تقرير مجموعة الدراسات في معهد السلام الأميركي

المؤلف الرئيسي: دانيال برمبرغ ، المدير المؤقت، مبادرة العالم الإسلامي، معهد السلام الأميركي
الرئيسان الفخريان لمجوعة الدراسات: لاري دايموند وفرانسيس فوكوياما

الملخص التنفيذي

الجزء الأول :نتائج عامة وتوصيات

يقدم هذا التقرير مجموعة من النتائج العامة والخاصة بالبلدان، والتوصيات، لمساعدة إدارة أوباما في جهودها الرامية للتصدي لتصاعد التحديات الأمنية مع الحفاظ على الدعم الدبلوماسي، والمؤسساتي والاقتصادي للديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط الكبير.

وتدرك مجموعة الدراسات التي أعدت هذا التقرير أن التصدي للتهديدات من جماعات إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة، وكذلك وقف الصراعات الناجمة عن استمرار النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، يجب أن يكون على رأس الأولويات. ولكن، ولما كانت دراسات الحالة في اليمن ومصر والأردن ولبنان تبرهن بوضوح أن الاستقرار السياسي على المدى الطويل، والتنمية الاقتصادية والأمن يتطلبون أيضاً التزاماً متواصلاً ومعززًا من الولايات المتحدة، قولاً وفعلاً، لتعزيز التحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان والحكم الفعال، كما لابد لبنية الأمن والسلام أن تكون مصحوبة بالتركيز على إحياء الإصلاحات الديمقراطية.

ومع غياب مثل هذا الجهد، فإن مجموعة الدراسة هذه تعتقد أن الفجوة السياسية والاجتماعية والأيديولوجية الواسعة الموجودة بالفعل بين الدول والمجتمعات ستتوسع أكثر، مما يجعل أنظمة الحكم، وحتى الدول بأسرها، عرضة للصدمات الداخلية والخارجية. وبالتالي، فإن المهمة والتحدي اللذان يقعان على عاتق الإصلاحيين الحقيقيين في كل من أنظمة الحكم والمعارضة في العالم العربي وجنوب آسيا يكمنان في رسم مخرج من الطريق المسدود للحكم الاستبدادي والإصلاح السياسي المُدار من قبل الدولة عبر تحديد رؤية مشتركة لعملية "تحول ديمقراطي" واقعية.

ونحن نؤمن بأن الإدارة يمكن ويجب أن تساعد في هذه الجهود. "كما وردت بشكل واضح ومحترم، وبلغة واقعية بعيدة عن الوعظ أو نشوة الانتصار"، (التوصية رقم 4) إن دعم الديمقراطية من قبل مسؤولينا الأعلى لن يدعم المصالح الأمنية الأميركية فقط بل أنه سيرفع من شأن رؤية الرئيس أوباما بعلاقات جديدة بين الولايات المتحدة ودول الأغلبية المسلمة، الرؤية التي وضع معالمها بجرأة خلال خطابه في القاهرة في/ 4 حزيران/يونيو 2009.
من خلال تشجيع إدارة أوباما على صياغة إستراتيجية تربط بين الأمن والتغيير الديمقراطي، فإننا نقدم ما نعتقد بأنه سيكون إستراتيجية مجدية سياسياً وطويلة الأمد، وهي الإستراتيجية المفضلة سواء في الاعتماد على الوضع الراهن من جهة، أو محاولة تقويضه بسرعة عن طريق تشجيع تغيير النظام من جهة أخرى.

في كثير من أنحاء العالم العربي، يتكون هذا الوضع الراهن من نظام موجه من قبل الدولة، وتحرر سياسي تكتيكي مصمم لتجنب عملية الدمقرطة الحقيقية بدلاً من رعايتها. وكما أشرنا في النتائج من 9 إلى 17، فإنه في حين قد يبدو أن الحكم الفردي شبه المطلق يتخذ إجراءات الاستقرار الداخلي اللازمة، إلا أنه يعزز، على المدى الطويل، حلقة مُضعِفة من التحرر أو عدم التحرر السياسي. إن هذه النوبات من الانفتاح والانغلاق السياسي تسلب أنظمة الحكم المقدار القليل من الشرعية التي كانت قد حصلت عليها. وكما أشرنا في النتيجة 16، فإن التحرر الذي تديره الدولة يمكن أن يسهل بقاء النظام، ولكن على حساب جعل أنظمة الحكم عرضة للصراعات الاجتماعية المحلية، وصراعات الوراثة الداخلية، والنزاعات الإقليمية."

إن التحدي الذي يواجه دعاة الإصلاح الحقيقيين في دول الأغلبية المسلمة هو أن نجد طريقة للمضي أبعد من حدود الإصلاحات التي تديرها الدولة، ولكن دون تشجيع عملية الصراعات الأيديولوجية والاجتماعية الداخلية وصراعات الهوية التي من شأنها فقط أن تعطي الأنظمة سبباً وجيها لإغلاق الباب في وجه برنامج الإصلاح.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد حددنا في التوصيات من 10 إلى 13 عناصر تنطوي على عملية ذات شقين: "التحرر السياسي الاستراتيجي" و"التحول الديمقراطي التدريجي." وكلتا القوتين المحركتين تتطلبان تجاوز الولايات المتحدة لنظام التنمية الديمقراطية الذي يعتمد إلى حد كبير على"قدرة جماعات المجتمع المدني على المطالبة بالإصلاحات إلى إعطاء الدول وكوادرها الحاكمة دوراً رئيسياً بإمداد التغييرات الديمقراطية." ولكي يحدث هذا ، يجب على قادة الولايات المتحدة وصناع القرار استخدام مزيج من الدبلوماسية الخاصة والعامة على مستوى رفيع لتشجيع النخب الحاكمة على استبدال الاصلاحات التكتيكية القصيرة الأجل بالبرامج الطويلة الأجل التي تبني البنية التحتية القانونية والمؤسساتية للتمثيل الديمقراطي. ويجب أن يتم تشجيع الأنظمة لإلغاء مجموعة القوانين الاستثنائية، وقوانين التشهير والافتراء، وقوانين تسجيل الأحزاب السياسية، والقوانين المبنية على أساس ديني والتي ...تعيق حرية التعبير والتجمع.

هذه العملية يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع زيادة دعم الولايات المتحدة لمنظمات المجتمع المدني التي لديها القدرة على تعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية الأساسية. إن منظمات مراقبة الانتخابات، وجماعات حقوق الإنسان ومنظمات الدفاع التي تعزز المساءلة البرلمانية ليست سوى بعضاً من منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تربط وتعزز قدرة المجتمع السياسي، وبالتالي المضي قدماً في الانتقال من التحرر الذي تديره الدولة إلى التحول الديمقراطي.

في نهاية المطاف، إن الدعم الأميركي المعزز لعملية تحرر إستراتيجية ينبغي أن يخلق ميدانًا للعب أكثر تكافؤاً، إذ أن القيود والحوافز المستمدة من المنافسة السياسية الحقيقية لن تؤدي إلى تشجيع الأحزاب ذات الاتجاه الإسلامي العام إلى اعتماد مواقف أكثر اعتدالاً ومبنية على الإجماع فحسب، وإنما ينبغي أيضاً أن "تحد من المخاطر المحتملة من جميع الفاعلين الرئيسيين في الأنظمة والمعارضات"، (التوصية 10 دال)، الأمر الذي يفتح آفاقاً لعملية مستمرة من التحول الديمقراطي.

وستتطلب هذه الديناميكية أيضاً دعم الولايات المتحدة لسياسة "الانخراط في العملية الديمقراطية." وكما أشرنا في التوصيات 14 و15، أنه وبعقد سلسلة من الاجتماعات والحوارات الصريحة مع كل الأنظمة والمعارضات، سيكون الدبلوماسيون وصناع السياسة الأميركية في وضع أفضل لتشجيع عملية تسوية سياسية و"صنع اتفاقيات" تساعد في تضييق الفجوة بين الدول والمجتمعات.

يقول البعض إن عملية التسوية هذه يمكن أن تعيق قدرة الأنظمة على التعاون مع الولايات المتحدة في المسائل الإستراتيجية. ومع ذلك، فإن دراساتنا للحالات تشير إلى أن العكس هو الصحيح، إذ تشير تجارب كل من مصر والأردن واليمن وباكستان إلى أن الأنظمة الاستبدادية (الفردية المطلقة)، ومن خلال ربط سياساتها القمعية مع سياسات الولايات المتحدة الخارجية، تعزز وعلى نحو مؤثر المشاعر المعادية للولايات المتحدة.

وعلى العكس، فإذا كان الأمر حقيقياً وشاملاً بالنسبة لجميع القوى السياسية التي ترفض استخدام العنف، فإن التسوية بين المعارضة والنظام الحاكم ينبغي أن تزيد من شرعية النظام، وبالتالي تعزيز قدرة الدول ذات الأغلبية المسلمة للعمل مع الولايات المتحدة في مواجهة تحديات الأمن المحلية والإقليمية.

ولهذه الأسباب، نعتقد أن على الإدارة الأميركية أن "ترسل إشارات إلى حلفائها بأن الولايات المتحدة سوف تتحرك على مسارات متعددة مع بقاء تركيزها على الإصلاح الديمقراطي، بينما تؤيد المفاوضات لإنهاء النزاعات الإقليمية." (التوصية 9) وفي حين أن عملية صنع السلام يجب أن تنطوي على عملية إشراك الأنظمة الاستبدادية، فإننا نؤمن بأنه يجب على الولايات المتحدة أن توضح لمحاوريها أن الاشتراك في هذه العملية لا يحول دون الدفاع عن مبادئ عالمية.. إن الالتزام الأميركي العالي المستوى و المستمر بحقوق الإنسان يجب أن يكون جزءاً حيوياً من إستراتيجية شاملة للأمن (التوصية 8).

ليس هناك شك في أن طلب السنة المالية 2010 للإدارة الأميركية من أجل الديمقراطية وبرامج مساعدة الحكم يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في دفع العديد من الاقتراحات المبينة أعلاه. ونحن نثني على الإدارة لطلب 1.54 مليار دولار لمثل هذه البرامج (ضعف المبلغ المطلوب في السنة المالية 2009) (النتيجة 19). وفي الوقت نفسه، وحيث أن نحو 86 بالمائة من هذه المساعدات تذهب إلى أفغانستان وباكستان والعراق، فإننا نشعر بالقلق من احتمال أن الإدارة ترسل إشارات على انخفاض التشديد على الحاجة للإصلاح السياسي في العالم العربي الأوسع.

وعلاوة على ذلك، والأكثر أهمية، أنه وفي غياب دعم الولايات المتحدة اللفظي للإصلاح الديمقراطي، فمن غير المرجح أن توفر زيادة المساعدات الحوافز الكافية لتشجيع التحرر السياسي الاستراتيجي والتحول الديمقراطي . والرئيس ووزيرة الخارجية، وأولئك الذين يتحدثون باسمهما، سيعززون أمن الولايات المتحدة إن هم قدموا دعماً خطابياً واضحاً وثابتاً للسياسات التي تشجع الأنظمة والمعارضات للجلوس على طاولة المفاوضات الديمقراطية.

الجزء الثاني :دراسات البلدان

مصر :إصلاح النظام الاستبدادي في مقابل تعزيز الديمقراطية

النتيجة رقم9: على الرغم من أن الإصلاح الذي تديره الدولة قد أدى إلى تآكل شرعية الحكومة المصرية، وعلى الرغم من أنها قد فشلت في مواكبة التحديات المتزايدة التي تطرحها القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة، إلا أن هذا التآكل لا يؤدي بالضرورة إلى انهيار النظام. وبرغم ذلك، فإن فترات الانفتاح والانغلاق السياسي قد أدت إلى اتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع . ومن خلال رفع وتخفيض توقعات النخبة والعامة للتغيير، عملت الإصلاحات التي تديرها الدولة على زيادة إمكانية تعرض النظام للأزمات الداخلية المنهجية، والأزمات الاقتصادية الخارجية المنشأ، والصدمات السياسية أو الأمنية. إن مصالح الولايات المتحدة الأمنية الطويلة الأجل، وحسب اعتقادنا مصالح مصر، ستُخدم بشكل أفضل من خلال سياسة الولايات المتحدة التي تساعد النخب الحاكمة والمعارضة في مصر على صياغة إستراتيجية فعالة وملائمة للخروج من مصيدة الحكم شبه الاستبدادي الذي تديره الدولة.

التوصية رقم 1: إذا كانت الإدارة تسعى لتحقيق الوعد الممثل في خطاب الرئيس في الرابع من حزيران/يونيو في القاهرة، وحتى أكثر من ذلك، إذا كانت لا تنوي إرسال إشارات بتقليص الدعم الأميركي للتغيير السياسي في مصر، فإنه يتوجب عليها اتخاذ الإجراءات التي تبرهن على رغبة واشنطن بتشجيع التحول الديمقراطي، حتى في سياق تحسين العلاقات الأمنية مع مصر. وللوصول لهذه الغاية، فإن مجموعة الدراسة تنصح أن تقوم واشنطن بإشراك قادة الحزب الوطني الديمقراطي المصري الصاعدين في حوار صريح بشأن دور الديمقراطية في تعزيز شرعية الحكومة المصرية.

التوصية رقم 4: ينبغي على صانعي السياسية الأميريكية جعل الدبلوماسية العامة جزءًا أساسيًا من أي جهد لتشجيع التغيير الديمقراطي في مصر، وقد كان خطاب الرئيس أوباما في الرابع من حزيران/يونيو بداية جيدة جدًا؛ ولكن، ما لم يكن المسؤولون الأميركيون، بمن فيهم وزيرة الخارجية، على استعداد للإشادة صراحة بالمسؤولين المصريين لاتخاذهم تدابير إصلاحية تبشر بتحقيق الديمقراطية، أو لانتقاد المسؤولين المصريين عند اعتمادهم قوانين أو اتخاذ إجراءات تقيد الديمقراطية وحقوق الإنسان، فمن المرجح أن يستنتج المسؤولون المصريون بأن واشنطن قد عادت إلى سياسة الواقعية السياسة.

الأردن :أمن يغلب الإصلاح

النتيجة رقم 5: في الوقت الذي عززت فيه الشراكة الأردنية – الأميركية المتعددة الأوجه الأمن الداخلي للدولة الأردنية، إلا أنها مع مرور الوقت، أدت إلى تآكل الشرعية السياسية للنظام ... ويرى الكثير من الأردنيين بأن علاقة بلادهم بجدول الأعمال والأولويات الأميركية هي نوع من التبعية، وبالتالي الخضوع. ونتيجة لذلك، قامت المعارضة الداخلية للنظام، و منذ عا م 1989 ، إما بالنشاط بالقرب من، أو

الميل للتبلور حول المعارضة الشعبية والنخبوية للتطورات الإقليمية المرتبطة بالمبادرات الأمنية الأميركية والإسرائيلية. وفي محاولة لتشتيت المعارضة الداخلية، تراجع قادة الأردن عن الانفتاح السياسي السابق. وهكذا، "فقد ترافقت كافة التدابير الأميركية التي لا تحظى بشعبية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية مع تقليص في الحريات السياسية."

النتيجة رقم 6: إن الدعم الفعال الذي قدمته عمان لإدارة بوش في" الحرب على الإرهاب"، قد ضعف في الوطن من خلال "تمرير أكثر من مائة قانون مؤقت صممت للحد من الحريات السياسية." وعلاوة على ذلك، فإن مصداقية الدعم الأميركي للديمقراطية في الأردن قد عانت بشكل مباشر نتيجة للارتباط الوثيق بين إبطال التحرر ودعم عمان لمبادرات الأمن الإقليمية التي تدعمها أميركا. ولأن الكثير من الأردنيين قد عزوا فترات الانفتاح والانغلاق السياسي لما قد تلقوه من دعم فاتر من قبل واشنطن للأول، وتأييد ضمني للثاني، فإن الجهود المشروعة لقادة الأردن في مواجهة التهديدات الأمنية المحلية والإقليمية لم تستفد بشكل كاف من الدعم الشعبي أو الشرعية الشعبية، الأمر الذي كان بمثابة وصفة لعدم الاستقرار المحلي الطويل الأجل.

النتيجة رقم 8: على الرغم من أن الانفتاح السياسي يمكن أن يسهل التعبئة الإسلاموية المعارضة للولايات المتحدة، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون من تبعاته أن يقوم الإصلاح الديمقراطي حتماً بتقويض الجهود التي يبذلها قادة الأردن للعمل عن كثب مع واشنطن، ولا حتى مع إسرائيل. وبينما يعارض العديد من الساسة الإسلامويين هذه الجهود، تثبت استطلاعات الرأي العام التي أجريت إثر معاهدة السلام الأردنية مع إسرائيل أن 80 في المائة من الأردنيين يؤيدون المعاهدة، مشترطين بأنها "ستجلب المزيد من التنمية الاقتصادية، وتجد حلاً للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتحقق مواقف أكثر"ودية" لأميركا في المنطقة." ولأن هذه الآمال أُحبطت مراراً يستطيع الإسلامويين استخدام الانتخابات كوسيلة لتعبئة المعارضة ضد واشنطن، وبنفس الوقت ضد السياسات الموالية للغرب التي تعتمدها الحكومات الأردنية المتعاقبة.

التوصية رقم 1: تشيد مجموعة الدراسة هذه بعزم إدارة أوباما على دفع عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية. ولكن مع الاعتراف بأن عملية سلام ناجحة يمكن أن تفتح مجالاً للإصلاح الديمقراطي، فإننا نعتقد أن الاستقرار السياسي الطويل الأمد في الأردن يمكن أن يقوَّض من خلال سياسة تخضع تحدي الديمقراطية بشكل تام لمقتضيات الأمن الإقليمي . وبالتالي، فإننا نحث إدارة أوباما أن تثبت من خلال الأقوال والأفعال اهتمام الولايات المتحدة المتجدد في دعم جهود التحول الديمقراطي في الأردن.

لبنان :ما وراء انعدام الأمن الطائفي

النتيجة رقم 5: من المستبعد أن تنجح المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية والسيادة إذا ما تجاوزت قدرة النظام التوافقي الهش في البلد في الحفاظ على الإصلاحات السياسية العملية. كان هذا هو الحال خلال الفترة من العام 2005 إلى 2007، عندما اتخذت أطراف فاعلة خارجية مواقف أدت في بعض الأحيان إلى تفاقم الخلاف بين مؤيدي سوريا/إيران "تحالف 8 آذار"، وموالي الغرب " تحالف 14 آذار." وفي الواقع، بينما كان من المفترض لدفاع واشنطن الخطابي الصامد عن" ثورة الأرز" في عام 2005 تعزيز الديمقراطية اللبنانية، ومع غياب التوصل إلى حل تفاوضي مقبول لكلا الطرفين (ومدعوم من لاعبين إقليميين أساسيين)، فشلت الدبلوماسية الأميركية بمساعدة القادة اللبنانيين بصياغة إستراتيجية للخروج من صراعهم المتعاظم.

النتيجة رقم 10: رحب الكثير من اللبنانيين بجهود الرئيس أوباما لوضع أسس جديدة لحوار أوسع مع العالم الإسلامي. بالرجوع لما أشار إليه في خطابه في الرابع من حزيران/يونيو في القاهرة، إذا كان هذا

الجهد الخطابي مدعومًا بسياسة واضحة من الدعم الفاعل من قبل الولايات المتحدة لعملية شاملة للمصالحة الوطنية والإصلاح السياسي، فمن الممكن أن يساعد اللبنانيين للتحرك أبعد من ذلك وتخطي حالة عدم الاستقرار في تقاسم السلطة الطائفي. وإذا ما كانت أقوال وأفعال كبار صناع السياسة الأميركية، من ناحية أخرى، تميل وبشكل مفرط لصالح فريق معين على حساب الفرقاء الآخرين، فإن الوعد الممثل برؤية أوباما الجديدة سوف لن يتحقق، إذ يجب على الرئيس، في سياق معالجة تعقيدات السياسة اللبنانية الهشة، أن يحقق التوازن بين المنطق الاستراتيجي المغري في مساندة واشنطن لحلفائها الأقرب في لبنان، وبين المنطق السياسي في تعزيز ديناميكية أوسع تعطي الخصوم المحتملين لأميركا حصة في الإصلاح اللبناني.

التوصية رقم 4: يجب على الولايات المتحدة أن تتجنب اتخاذ مواقف تجاه السياسة اللبنانية الداخلية، قد توحي بمحاولة عزل أو استبعاد أي فريق سياسي. وعلاوة على ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تحاول تجنب استخدام نفوذها العسكري والدبلوماسي أو الاقتصادي لفرض تغيير جذري في القواعد القائمة لنظام تقاسم السلطة الطائفي، أو لدعم الجهود التي يبذلها أي فريق من جانب واحد لتغيير هذه القواعد. ولأن مثل هذه الجهود تؤدي حتمًا إلى زيادة حدة النزاع الطائفي، فإنه يتعين على الولايات المتحدة تقديم الدعم الدبلوماسي والاقتصادي لإجراء حوار وطني جاد ومتواصل يهدف إلى تجاوز الطائفية السياسية.

المغرب :تحرير اللامبالاة؟

النتيجة رقم 6: إذا كان التحرر السياسي والإصلاح الاقتصادي قد تجلّيا دون زعزعة استقرار المغرب، فإن كلتا العمليتين قد حدثتا في غياب الديمقراطية المستمرة والحقيقية. ويكمن "الخطر الرئيسي" اليوم في أن المغرب "سيصل إلى أبعد الحدود في نوع من الحكم شبه السلطوي المؤجل، والذي سيكون أقل مرونة عند مواجهة التحديات السياسية والأمنية الكبيرة التي تنتظره." إن التحرر في غياب الديمقراطية سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض فعالية وشرعية المؤسسة السياسية المغربية، بمؤسساتها وقادتها.

النتيجة رقم 13: إن الثناء الرفيع المستوى من قبل دبلوماسيي الولايات المتحدة وصناع سياستها وممثليها الوطنيين لل"التجربة الديمقراطية " في المغرب كان له في بعض الأحيان تأثير غير مقصود من التحريض على إستراتيجية التحرير التي فشلت في تعزيز ... المؤسسات التمثيلية والقضائية في البلاد. إن اتخاذ موقف حاسم وأكثر توازناً بشكل بناء من شأنه أن يساعد قادة البلاد في معالجة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها الآن.

التوصية رقم 3: ينبغي على صناع السياسة الأميركية في أعلى المستويات، وحيثما كان ذلك مناسبًا، استخدام مزيج من الدبلوماسية العامة والخاصة في آن معاً لإبراز التحديات السياسية التي تواجه المغرب. وبدلاً من وصف المغرب ب "المثل الأعلى للإصلاح"، أو"رائد الديمقراطية" في العالم العربي، يتوجب على المسؤولين الأميركيين تقديم تقييم متوازن وواقعي لجوانب القوة والضعف الفعلية في النظام السياسي، إذ أن إحداث تحول في اللغة والأسلوب يمكنه تعزيز فعالية الإصلاحات الحقيقية، في الوقت الذي يشجع فيه أيضًا الحوار الحقيقي والمثمر بين النخب الحاكمة والمعارضة بشأن فوا ئد إرساء الديمقراطية الحقيقية، ولكن بصورة تدريجية.

اليمن :رؤية ضيقة الأفق لمكافحة الإرهاب

النتيجة رقم 12: يبدو الإصلاح الديمقراطي كنوع من الترف، لا تستطيع اليمن أن تقدمه في سياق تدهور الوضع الأمني. ومع ذلك، فإن وضع إستراتيجية طويلة الأجل للتحول الديمقراطي يمكنها أن تساعد، في واقع الأمر، على عكس تصاعد أزمة شرعية النظام، الأمر الذي يساعد في إعطائها النفوذ المحلي الذي تحتاجه لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية و تحديات الأمن الوطني، إذ أن الرئيس صالح بحاجة ماسة لتقاسم اللائمة/المسؤولية وعبء تحسين الوضع الاقتصادي المتدهور من خلال تقاسم السلطة مع المؤسسات الوطنية والحكومة والقادة المحليين.
وعلاوة على ذلك، فإنه يحتاج إلى استعادة الشرعية التي ضاعت منه في سياق الحملة الوحشية ضد المتمردين الحوثيين في الشمال وضد الحركة الانفصالية في الجنوب. وفي كلتا الحالتين، لا يزال هناك عناصر داخل هذه المجموعات المعارضة مستعدة للتفاوض والتوصل إلى تسوية، ولكن الثمن سيكون بالتأكيد أن تكون هناك درجة من تقاسم السلطة السياسية، فضلاً عن إدارة متقدمة للاقتصاد الوطني تسهل التنمية في المحيط الجغرافي.

التوصية رقم 1: يجب على إدارة أوباما توسيع منافذ تخطي مكافحة الإرهاب لتشمل القضايا الحرجة للإصلاح السياسي والاقتصادي. ويجب معالجة تقاسم السلطة السياسية، واللامركزية، والشفافية والفساد المستشري لتحقيق هدف الولايات المتحدة بالكفاح الفعال لحالة عدم الاستقرار التي توفر أرضًا خصبة لتنظيم القاعدة . في الممارسة العملية، إن اتساع المنفذ يعني زيادة أدوات الدبلوماسية والتنمية في اليمن، ورغم أن إدارة أوباما قد زادت المساعدات الاقتصادية بالفعل، إلا أنه كان ينبغي تقديم هذه المساعدات في سياق إستراتيجية دبلوماسية جديدة، ويجب على الدبلوماسيين الأميركيين في صنعاء وواشنطن إبلاغ الرئيس صالح بوضوح أن الولايات المتحدة ترى أن هناك علاقة مباشرة بين الإصلاح الاقتصادي والسياسي الحقيقي وبين تحسن الأوضاع الأمنية المحلية، وأن يصرح بهذه الرسالة علنًا إلى جانب حملها بشكل شخصي.

نبذة عن معهدِ السلام الأميركي

معهد السلام الأميركي مؤسسة فدرالية مستقلة غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام 1984، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.